قضايا الامن والخصوصية
في البنوك الالكترونية

29/11/2018

اعداد وتقديم
د. يحيى حسن

- امن المعلومات
- المخاطر عبر شبكة الانترنت
- تدابير الحماية
- البنية التحتية
- القوانين الفلسطينية
- الخصوصية واستخدام البيانات

امن المعلومات

- تحتوي الانترنت على معلومات غير محدودة باعتبارها شبكة عالمية مفتوحة، وخاصة المعلومات المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية.

- ولكن المشكلة تكمن في أن هذه الشبكة غير آمنة، وتتعرض لأنواع غير محدودة من التهديدات وخاصة التهديدات التي تواجه المعاملات المصرفية الإلكترونية كالقرصنة والفيروسات التي تنتشر عن طريق البريد الإلكتروني أو عن طريق تحميل الملفات المصابة.

- لذا فإن الأمن شرط أساسي لنجاح المعاملات الإلكترونية المتعلقة بالشؤون المالية للافراد والشركات.

- يعتبر أمن الخدمات المصرفية الإلكترونية بالغ الأهمية لأن أي خلل به قد يؤدي إلى انتهاكات خطيرة.

- ومن الأمثلة على ذلك حالة نقل القراصنة مبلغ 10 ملايين دولار من حسابات سيتي بنك في عام 1994

- وكذلك اتهم ثمانية أشخاص في نيويورك بأنهم جزء من عصابة عالمية تنشط في مجال الجرائم الإلكترونية بسرقة مبالغ مالية يصل إجماليها إلى ٤٥ مليون دولار عن طريق اختراق حسابات بطاقات السحب الآلي وسحب نقود من ماكينات الصراف الآلي في ٢٧ دولة في أنحاء العالم.

- يحاول القراصنة اختراق المواقع المصرفية عبر شبكة الإنترنت بشكل دائم مما يهدد كل مستخدم لديه حساب عبر شبكة الانترنت.

- لذا على المصارف اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع أي هجمات قد تحدث من قبل القراصنة وذلك بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة لبناء نظام أمني قوي وسهل الاستخدام لحماية المستخدمين والمؤسسة مع وجود عدد كاف من الموظفين القادرين على التعامل مع هذه الأنظمة.

- يجب على البنوك اعتماد البنية التحتية الامنية التي تحتوي على جدران الحماية النارية والفلترة والتشفير وتحديد الهوية لحماية بيانات المستخدمين من أي وصول غير قانوني اليها.

- بالإضافة الى فحص أمن النظام وموقع البنك الالكتروني على شبكة الإنترنت، والحفاظ على سلامة وموثوقية خوادم الويب الخاصة بهم.

- وعلى المستخدمين معرفة كيفية حماية انفسهم خلال عملية الوفاء الالكتروني حيث يجب عليهم عدم تخزين او كشف معلوماتهم الشخصية لاي شخص بالإضافة الى تغيير كلة السر بانتظام والتاكد من الخروج من الحساب بعد الانتهاء من المعاملة الاكترونية.

- على المستخدم التأكد من ان الموقع الذي يود الشراء منه امن قبل وضع رقم الحساب أو البطاقة الالكترونية، ويجب التأكد أن هذه الصفحة حقيقية، وليست مزورة ومخصصة لسرقة البطاقات الالكترونية وأرقام الحسابات البنكية.

- يمكن التأكد من ذلك من خلال شريط العنوان الخاص بالموقع حيث يجب أن يكون حرف S موجود بعد Http ليصبح بالشكل التالي : https، وحرف Sاختصار لكلمة Secure بالانجليزية وتعني " آمن"، ونفس الشيء ينطبق لحماية البريد الالكتروني عن طريق حرف S قبل إرسال الإسم والرمز السري للموقع.

- http://www.arabbank.ps/ar/ البنك العربي (الموقع غير آمن)
- https://outlook.live.com
- https://www.anb.com.sa البنك العربي الوطني

- تعتبر كلمة السر مهمة لحماية المستخدمين أثناء المعاملات الإلكترونية والحماية الأكثر شيوعا هي استخدام كلمة السر لمرة واحدة وهي صالحة لمدة خمس دقائق حيث يتم إرسالها الى العملاء لمرة واحدة عبر الرسائل القصيرة إلى هواتفهم المحمولة.

- قضية الامن الالكتروني ذات صلة بالحالة الفلسطينية حيث بلغت نسبة الفلسطينيين الذين تعرضوا للفيروسات اثناء تصفح شبكة الانترنت 47% سنة 2011. وبلغت نسبة الفلسطينيين الذين تعرضت بياناتهم الشخصية للسرقة حوالي 7.3% من نفس العام.

- بالعودة الى القرار بقانون رقم 9 لسنة 2010 المتعلق بالبنوك حيث أجاز الخدمات المصرفية الالكترونية ولكنه لم ينظم قضية امن نظام البنوك الالكترونية ضد أي تهديدات يمكن ان تواجه المستخدم اثناء استخدام موقع البنك الالكتروني.
- ومن ناحية أخرى فان تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم 5/2009 المتعلقة بالامن والسلامة وضحت التزامات البنوك بالامن والسلامة بشكل عام.
- حيث الزمت البنوك بتبني كافة الاجراءات اللازمة لامن النظام والخوادم ومنع أي شخص غير مصرح له بالوصول الى أنظمة المعلومات.
- ولكن هذه التعليمات غير واضحة بخصوص امن الموقع الالكتروني للبنوك عند توفير خدمات مصرفية الكترونية.

- والعودة الى القرار بقانون رقم 15 لسنة 2017 المتعلق بالمعاملات الالكترونية نجد انه الزم كل مؤسسة تقوم بعمل التحويل الالكتروني للاموال ان تتخذ الإجراءات الكفيلة بتقديم خدمات امنة للعملاء والحفاظ على السرية المصرفية.

الخصوصية

- يعتبر استخدام البنوك الالكترونية مصدر قلق للمستخدمين كسلامة كلمة المرور والخصوصية وتشفير البيانات والقرصنة وحماية البيانات الشخصية.
- لذا يجب على المؤسسة المالية تبني الخصوصية للمستخدمين خلال التحويل الالكتروني للاموال وهذا ما نص عليه القرار بقانون رقم 15 لسنة 2017 المتعلق بالمعاملات الالكترونية.
- واعتبر هذا القانون ان العميل غير مسؤول عن أي قيد مشروع على حسابه بواسطة التحويل الالكتروني للاموال تم بعد قيامه بتبليغ المؤسسة المالية عن عن إمكانية دخول غيره الى حسابه اوفقدانه بطاقته والطلب منها وقف العمل بوسيلة التحويل الالكترونية للاموال.

- اما القرار بقانون رقم 9 لسنة 2010 حيث الزم البنوك بالحفاظ على بيانات المستخدمين الشخصية والمالية في المادة: 32

- حيث تعتبر هذه المادة مهمة في حماية بيانات المستخدمين في حالة البنوك الالكترونية حيث يمنع أيضا الموظفين من الكشف عن معلومات المستخدمين. ولا يجوز الكشف عن بيانات المستخدمين الا بوجود سبب قانوني حيث يجب الكشف عن المعلومات للسبب والشخص المحدد.